

اقتصاد

«محروقات» لـ «الوطن»:

استيراد المشتقات النفطية يغطي ٩٠ بالمئة من الاحتياجات والإنتاج المحلي وصل إلى ٢٣ ألف برميل نفط يومياً

| رامي محفوظ

كشف المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) مصطفى حصوية لـ «الوطن»، أن وزارة النفط تستورد ما يقارب ٩٠ بالمئة من حاجاتها من النفط الخام والمكرر، على حين إن مخزونها لا يغطي سوى ١٠ بالمئة من احتياجات السوق السورية. وأشار حصوية إلى أن إنتاج وزارة النفط حالياً من المشتقات النفطية لا يغطي حاجة السوق، حيث كان إنتاج الوزارة قبل الأزمة ٣٥٠ ألف برميل يومياً ووصل خلال الأزمة لألفي برميل، وحالياً مع زيادة المناطق المحررة وصل إنتاج الوزارة إلى ٢٣ ألف برميل يومياً. ولفت حصوية إلى أن لدى وزارة النفط خطأً إتمامياً مع إيران، ويتم استيراد النفط منها عبر ناقلتي نفط تصلان شهرياً إلى سورية، كل ناقلية تحمل مليون برميل يتم تكريرها في مصافي التكرير، كما يتم استيراد النفط في حال النقص من مخازين الوزارة من خلال تعاقد مكتب تسويق النفط مع شركات خاصة تقوم باستيراد ماوزوت وبزين مكرر. وفي سياق متصل بالغاز، بين حصوية أن معدل غاز عدرا سيبعد إلى الخدمة خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً بعد أن تم تأهيله بشكل كامل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٠ ألف أسطوانة يومياً، مشيراً إلى أن حاجة محافظة دمشق حالياً هي

| قصي أحمد المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ «الوطن» عن اقتراب موعد إقرار مشروع مرسوم إعفاء المناطق المحررة من الرسوم الجماعية الإرهابية المسلحة من رسوم العداوات المترابطة، مؤكداً أنه تم رفع المقترح من وزارة الكهرباء منذ فترة وهو في الوقت الحالي برئاسة مجلس الوزراء ليصار إلى عرضه وإقراره قريباً. وجاء مشروع المرسوم المقترح بعد دراسته بين وزارتي الكهرباء والحد والذى عرضته «الوطن» مسبقاً، ويتضمن مشروع المرسوم حسب خربوطلي إعفاء المشتركين أصحاب العداوات في تلك المناطق من الرسوم والغرامات وبدلات الصيانة ورسوم العداد، كاشفاً عن نسبة التوفير التي ستعكس إيجاباً على المشتركين والتي تصل إلى ثلث الفواتير المترتبة عليهم حالياً. وأكدت تصريحات مسبقاً للكهرباء أن الحديث عن مشروع مرسوم لإعفاء المشتركين من الغرامات والرسوم لا يعني أنه لا يتم استيفاء قيمة الكهرباء المستهلكة من المشتركين عبر عداداتهم، أي إن الاستهلاك ملزم بدفعه على كل مشترك. وفي سياق متصل، بين وزير الكهرباء لـ «الوطن» نسبة الإنجاز التي حققتها ورشات الكهرباء في إعادة تأهيل وإصلاح

٨٠ بالمئة إنجاز ورشات الصيانة لمجموعات التوليد

وزير الكهرباء لـ «الوطن»: إعفاء المشتركين في المناطق المحررة من رسوم العداوات المترابطة على طاولة الحكومة



مجموعات التوليد في المحطات والتي بلغت أكثر من ٨٠ بالمئة حالياً، والتي سيتم الانتهاء منها مع انتهاء شهر تشرين الثاني. وأشار وزير الكهرباء خلال الفترة الماضية كانت صحيحة، ولم تفصل أي مجموعة توليد أو خط توتر عال على الرغم من وصول سرعة الرياح إلى ٨٠ كيلو متراً في محافظة اللاذقية ووصل إلى ٩٠ كيلو متراً في محافظة طرطوس، مشيراً إلى أن سرعة الرياح التي حصلت كانت كبيرة جداً

تجاوز الحدود الطبيعية. ولفت الوزير إلى أن أمطار الأسبوع الماضي تركت آثاراً على شبكات التوتر المنخفض وشبكات التوتر المتوسط التي تغذي الأحياء والمدن السكنية، مبيناً أن هذا أمر طبيعي نتيجة سقوط بعض الأشجار الكبيرة على بعض الخطوط الهوائية التي تضر من مناطق جبلية وعرة، موضحاً أن هذا أمر عادي وخلال فترة وجيزة استطاعت ورشات الوزارة إعادة إصلاح الأعطال وتأمين التغذية للمواطنين.

وفي سياق آخر، أكد مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ «الوطن» أن الرؤية للمناطق العشوائية فيما يخص الكهرباء غير واضحة حالياً، حيث يتم في وزارة الإدارة المحلية إعداد رؤى للمناطق العشوائية والمخالفات ولا يمكن اتخاذ أي إجراء حتى تتم معرفة نتائج التخطيط الإقليمي الذي يتم العمل عليه حالياً.

وأوضح أحمد أن الفلاح راضٍ بتسعيرة الحمضيات المحددة التي وصفها بـ «القبولة»، مبيناً أنه تم تحديد سعر كيلو الكلمنتين الطرابلسي بـ ١١٥ ليرة سورية للنخب الأول، و١٠٠ ليرة للنخب الثاني، و٩٠ ليرة للنخب الثالث منه، مقابل ١٠٥ ليرات لكليو الكلمنتين البلدي نوع أول، و٩٥ ليرة للنوع الثاني، و٨٥ ليرة للنوع الثالث، علماً أن سعر كيلو البرتقال نوع أبو صرة بلدي ٩٠ ليرة للنوع الأول، و٨٠ ليرة للنوع الثاني، و٧٠ ليرة للنوع الثالث، مقابل ١٠٥ ليرات للنوع الأول من أبو صرة شموطي، و٩٥ ليرة للنوع الثاني، و٨٥ ليرة للنوع الثالث.

مزارعو الحمضيات يطالبون بتسويق المحصول

| عبير سمير محمود

أكد لـ «الوطن»، ضرورة إسراع الحكومة بعمليات تسويق الحمضيات والالتزام بالتسعيرة التي حددتها الجهات المعنية في أيلول الماضي، مشيراً إلى أن الفلاح يثق بالمؤسسات الحكومية أكثر من التجار. وأوضح أحمد أن الفلاح راضٍ بتسعيرة الحمضيات المحددة التي وصفها بـ «القبولة»، مبيناً أنه تم تحديد سعر كيلو الكلمنتين الطرابلسي بـ ١١٥ ليرة سورية للنخب الأول، و١٠٠ ليرة للنخب الثاني، و٩٠ ليرة للنخب الثالث منه، مقابل ١٠٥ ليرات لكليو الكلمنتين البلدي نوع أول، و٩٥ ليرة للنوع الثاني، و٨٥ ليرة للنوع الثالث، علماً أن سعر كيلو البرتقال نوع أبو صرة بلدي ٩٠ ليرة للنوع الأول، و٨٠ ليرة للنوع الثاني، و٧٠ ليرة للنوع الثالث، مقابل ١٠٥ ليرات للنوع الأول من أبو صرة شموطي، و٩٥ ليرة للنوع الثاني، و٨٥ ليرة للنوع الثالث.

طالب نحو ٦٥ ألف عائلة عاملة في زراعة الحمضيات في اللاذقية الجهات المعنية بالنظر في طرق وآلية تسويق المحصول الذي يعد مصدر الرزق الوحيد لعظمتها، بحسب ما ذكر عدد من المزارعين لـ «الوطن»، مشيرين إلى أن الموسم بدأ مع بداية شهر تشرين الأول، ولم يمسوا أي حراك حكومي فعلي تجاه عمليات التسويق. وأشار أحد المزارعين إلى ضرورة إنقاذ الفلاح من الخسارة التي تعرض لها خلال الموسم السابقة، محذرين من كارثة حقيقية ستعم تجربة استبدال العديد من الفلاحين زراعة الحمضيات بأخرى موسمية «لها سوقها» في سورية، على حد تعبيره. وأكد مزارع آخر أنه ومنذ نهاية الموسم الماضي قام باقتلاع أشجار البرتقال من أرضه لزيرج أشجار الخوخ والجوز عوضاً عنها، مشيراً إلى أنه لا يريد تذوق طعم الخسارة من جديد بعد سنوات على العيش المر والاستجداء الجهات الحكومية لتسويق خجول للمحصول «إنتاج محافظة اللاذقية حوالي ٧٧٪ من إجمالي إنتاج سورية». رئيس فرع اتحاد الفلاحين في اللاذقية هيثم أحمد،

مدير مالية ريف دمشق لـ «الوطن»:

٢,٧ مليار ليرة تحقيقات ومنح سفر المكلفين ساهم بإسراعهم لتسديد ما عليهم

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ «الوطن» عن حجم التحقيقات المتعددة منذ بداية العام الجاري، إذ تجاوزت ٢,٧ مليار ليرة سورية، معتبراً أنه بهذا الرقم تكون مالية ريف دمشق أنهت تقريباً ملف التراكمات السابقة في التحقيقات، خاصة لدى متوسطي الدخل، إذ وصل إنجاز تكاليفهم للعام ٢٠١٧ إلى مراحلها الأخيرة. وحول حجم التحصيلات المالية بريف دمشق بين مكي أنه من الميكرو الحديث عن حجمها للعام الجاري لأن العادة جرت أن تسجل الأشهر الأخيرة في العام ذروة التحصيلات، خاصة أن الكثير من المكلفين يعولون على صدور إعفاءات حول تكاليفهم، مبيناً أن حجم التحصيلات تحسن مقارنة مع السنوات السابقة

تبعاً لجملة من الظروف والعوامل التي لعبت دوراً بذلك، من أبرزها تحسن الظروف العامة بريف دمشق، وعودة كل مناطق ريف دمشق لسيطرة الدولة، وبدء تأهيل وتشغيل المنشآت الاقتصادية وخاصة الصناعية في المحافظة حيث تتمتع المحافظة باهتمامها على العديد من المدن والمناطق الصناعية خاصة مدينة عدرا الصناعية التي تضم أهم المنشآت الصناعية وتحقق نسبة مهمة في إجمالي واردات مالية ريف دمشق. إضافة لجملة من القضايا والقرارات التي أسهمت في تحقيق أثر واضح في زيادة قيم التحقيقات والتحصيلات وأهمها تطبيقات القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ والذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكلفين بالمناطق المتضررة، كما سمح بتجزئة وتقسيم قيم التكاليف على

ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين، الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم. وبين مكي أن قرار وزارة المالية بمنع السفر للمكلفين ممن تجاوزت ذمتهم المالية غير المدفوعة قيمة ليرة خلق حالة تفاعل لدى المكلفين خاصة لدى العاملين في قطاع الأعمال والذين يحتاجون للسفر والتنقل بشكل دائم وبالتالي إسرارهم لتسديد ذمتهم المالية، كما أن العديد من الإجراءات المتخذة في مالية ريف دمشق ومنها متابعة أعمال إجراءات الجباية والوصول بها لمرحلة البيع بالمزاد العلني لعبت دوراً مهماً أيضاً في المساهمة بالإسراع لتسديد المكلفين المترتبة عليهم مستحقاتهم المالية خاصة بعد منحهم العديد من الفرص والوقت للتسديد، مؤكداً أن لهذا

تشريع يمنح المعامل المتضررة تسهيلات في دفع الضرائب المستحقة قبل تضررها

حلي: مطلوب مجلس خاص بالتنمية الصناعية

مجال تطوير وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية العاملة في القطاع الصناعي ديونهم وخاصة لمصانعهم المدمرة، إضافة إلى إعداد الصك التشريعي اللازم لوضع حوافز للمصارف الخاصة والعامه والنموك التجارية لتخصيص وتمويل القطاع الصناعي وزيادة حجم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها إضافة إلى تبسيط إجراءات الضمان المطلوبة. وركزت حلي على أنه لا بد من إعداد صك تشريعي لزيادة حجم الطاقة الكهربائية المخصصة للقطاع الصناعي في مرحلة إعادة الإعمار الصناعي وزيادة حجم تنظييم الخطط السنوية لوزارة الكهرباء، وتوجيه حسب حجم الأكبر للقطاع الصناعي حسب حجم الاستثمار في هذا القطاع، إضافة إلى تشجيع استخدام الطاقات البديلة وتشييع الحوافز والإعفاءات للمنشآت التي تستخدم بدائل الطاقة بإشراف كل من وزارة الصناعة والكهرباء والنظف والاتصالات والموارد المائية. وبيّنت حلي أهمية إعداد التشريع اللازم لتوجيه الكليات والمعاهد التقنية ومراكز التدريب لتكون برامجها التدريبية متسجمة مع احتياجات الصناعة وتوجيه الجهات المعنية للمشاركة في وضع ومتابعة برامج التأهيل المهني وتشكيل لجنة تربط بين قطاع التعليم المهني والمعاهد والجامعات الأعمال، وذلك لإيجاد فرص عمل مناسبة لخريجي المعاهد والجامعات الصناعية وذلك بهدف إيجاد فرص عمل مناسبة لهم والأهم ترجمة الخطط المتوسطة المدى إلى برامج عمل سنوية وزيادة قدرات مراكز تنمية الموارد البشرية لدى غرف الصناعة في



المحددة مناطقها، مع منح المنشآت القائمة في هذه التجمعات التراخيص الإدارية الدائمة من وزارة الصناعة والإدارة المحلية، وإعداد التشريع اللازم لوضع خطة متوسطة وطويلة المدى لتأهيل البنى التحتية من مرافق وموائى وطرق ومواصلات وتفعيل قانون الشراكة ووضع خريطة طريق لتأهيل البنى التحتية اللازمة بما فيها شبكات النقل السككي وذلك يكون بإشراف من رئاسة مجلس الوزراء وعدد من الوزارات وهي الصناعة والمالية والاقتصاد والإدارة المحلية والنقل والاتصالات وغرف الصناعة. الأهم من ذلك حسب حلي ترجمة الخطط المتوسطة الأجل إلى خطط سنوية استثمارية في الوزارات المعنية والإعلان عن المشاريع المشتركة من خلال طرحها للاستثمار داخلياً

الصناعة لإعداد مشروع تخصيص للصناعيين المتضررين ممن لم يتمكن من إعادة تأهيل منشآته بمقاسم في المدن الصناعية وبدفع أجل من دون فواتح مع إعادة النظر بالتشريع الناظم لعملية توزيع المقاسم في المدن الصناعية بإشراف وزارة الصناعة والإدارة المحلية والمالية وغرف الصناعة.

تسهيلات في الضرائب

تطرقت حلي إلى أهمية إعداد مشروع القرار اللازم لتشجيع إعادة تأهيل المعامل المتضررة كلياً أو جزئياً متراًفقا مع إصدار تشريع يمنح المعامل المتضررة تسهيلات في دفع الضرائب والرسوم المستحقة سابقاً قبل تضررها أو جودتها بإشراف وزارة الصناعة والمالية وإعداد مشروع الصك اللازم لتفعيل وتنظيم التجمعات الصناعية

المستخدمة في الحسم الديناميكي الضريبي الممنوح للمنشآت الصناعية ومنح التخفيض الرقعي استناداً لمعايير التشغيل والتصدير وإعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية المتضررة، وهذا ليس مهمة وزارة الصناعة وحدها بل وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية وغرف الصناعة، وهذا يتطلب إعداد الاتفاقيات اللازمة والتصديق عليها من رئاسة مجلس الوزراء ومنح المصارف إمكانية شراء مقاسم في المدن الصناعية وإقامة كتل صناعية تقوم ببيعها بأسلوب التأجير التصويلي بشرط أن تمتلك المصارف العامة والخاصة السوية المالية الممكن من خلالها شراء مقاسم في المدن الصناعية وتقوم ببيعها لاحقاً للصناعيين بطريقة التمويل التجاري، ويكون ذلك بالتعاون بين الحكومة والصناعة والمالية وغرف

أن تكون وزارة الصناعة والمالية وغرف الصناعة والاستعانة بالخبراء والاستشاريين. ورات حلي ضرورة مراجعة مكونات الكلف الإنتاجية ومعايير الجودة وتمكن في وضع الإجراءات التنفيذية الصحيحة للمشروع، إضافة إلى التشريع والإدارة التي تكبل القطاع العام بقبول وإجراءات مطلوبة منه وتغيب عنه المرونة والصلابيات التي تختلف عن تلك المطبقة على مثيله من القطاع الخاص الذي يعمل وفق قوانين تطبق على القطاع الخاص وتحظر على القطاع العام الذي يخضع للروتين. وأكدت أنه لا بد من وضع مصفوفة تنفيذية تنموية للقطاع الصناعي تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير مساهمة القطاع الصناعي الذي يعتبر المحرك الرئيس في التنمية. وأوضحت حلي أن المصفوفة تتضمن في العديد من إجراءاتها ضرورة تفنيد القطاع الرئسية التي تساهم في النهوض بالقطاع العام الصناعي، مؤكداً أهمية إنشاء مجلس التنمية الصناعية بوضع من خلاله الرؤية الاستراتيجية للصناعة السورية وسبل النهوض بها وذلك عن طريق اعتماد الخطط الاستراتيجية لها وبرامج العمل المرتبطة بها وتتبع تنفيذها مرحلياً بالتعاون بين رئاسة مجلس الوزراء ووزارات الصناعة والاقتصاد وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وغرف الصناعة السورية، إضافة إلى الاستعانة بالخبراء والاستشاريين، علماً بأن إنشاء مجلس للتنمية الصناعية سوف يساهم في رفع القدرات التنافسية للمنشآت الصناعية وتقديم مقترحات لتخفيض الكلف الإنتاجية واعتماد معايير الجودة العالمية، والجهة المنفذة لا بد

| هناء غانم

بينت الباحثة الاقتصادية ريم حلي لـ «الوطن» أن المشكلة الأساسية التي يعانها القطاع العام الصناعي وتمكن في وضع الإجراءات التنفيذية الصحيحة للمشروع، إضافة إلى التشريع والإدارة التي تكبل القطاع العام بقبول وإجراءات مطلوبة منه وتغيب عنه المرونة والصلابيات التي تختلف عن تلك المطبقة على مثيله من القطاع الخاص الذي يعمل وفق قوانين تطبق على القطاع الخاص وتحظر على القطاع العام الذي يخضع للروتين. وأكدت أنه لا بد من وضع مصفوفة تنفيذية تنموية للقطاع الصناعي تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير مساهمة القطاع الصناعي الذي يعتبر المحرك الرئيس في التنمية. وأوضحت حلي أن المصفوفة تتضمن في العديد من إجراءاتها ضرورة تفنيد القطاع الرئسية التي تساهم في النهوض بالقطاع العام الصناعي، مؤكداً أهمية إنشاء مجلس التنمية الصناعية بوضع من خلاله الرؤية الاستراتيجية للصناعة السورية وسبل النهوض بها وذلك عن طريق اعتماد الخطط الاستراتيجية لها وبرامج العمل المرتبطة بها وتتبع تنفيذها مرحلياً بالتعاون بين رئاسة مجلس الوزراء ووزارات الصناعة والاقتصاد وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وغرف الصناعة السورية، إضافة إلى الاستعانة بالخبراء والاستشاريين، علماً بأن إنشاء مجلس للتنمية الصناعية سوف يساهم في رفع القدرات التنافسية للمنشآت الصناعية وتقديم مقترحات لتخفيض الكلف الإنتاجية واعتماد معايير الجودة العالمية، والجهة المنفذة لا بد

تخفيض الرسوم الجمركية

وفي حديثها لـ «الوطن»، أكدت حلي ضرورة مراجعة الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج الرئيسية، وتخفيضها يعتبر من النقاط المهمة للنهوض بالصناعة، الأمر الذي يتطلب تضامراً جهود كل من وزارة الصناعة والمالية وغرف الصناعة، والعمل جيداً على رفع المقترحات اللازمة للتخفيض، والإعفاء من الغرامة المفروضة على عدم التصديق من القنصليات السورية في البلدان التي لا يوجد فيها سفارات أو قنصليات سورية أو في حال كون السفارة أو القنصلية تبعد أكثر من ٢٠٠ كم عن موقع الشركة المصدرة، إضافة إلى إعادة النظر بالمعايير